GIJTR
Global Initiative for Justice Truth & Reconciliation

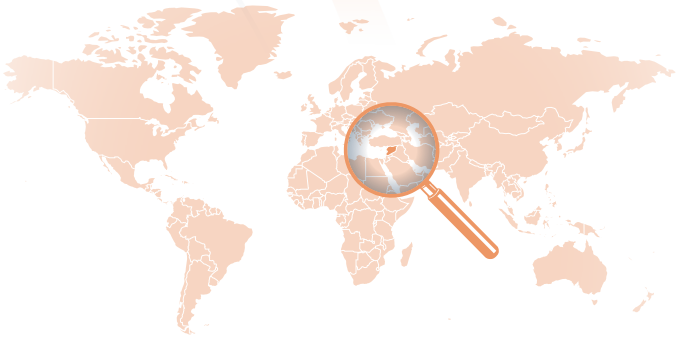

طرح مقاربة شاملة للعدالة و المساءلة أمام الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات

عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات – سوريا

حالة دراسية لمنظمة (Synergy for Justice)

The following case study has been written by an independent consultant on behalf of the Global Initiative for Justice, Truth and Reconciliation (GIJTR). This case study is informed by a combination of desktop research, document analysis and interviews. It therefore reflects these perspectives and findings, as compiled and written by the consulting author(s). Interviewees have been anonymized to ensure their safety and privacy but GIJTR extends its gratitude for the time and participation of all interviewees.

المقدمة و الخلفية العامة

تعمل منظمة (SYNERGY) منذ تأسيسها في عام 2015 مع شركاء محليين لدعم الناجين السوريين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات و التعذيب، حيث نجحت بالتعاون مع منظمة محامون و أطباء من أجل حقوق الإنسان (LDHR) منذ عام 2015، و مركز أمل للشفاء و المناصرة (AHAC) مؤخرًا، في تحقيق وصول استثنائي إلى حكايا و بيانات و تجارب ناجين مِمّن تم توثيق قضاياهم من خلال الطب الشرعي بغية تحقيق العدالة و المساءلة عن الجرائم التي تعرضوا لها. و قد أتاح لنا الوصول إلى أكثر من 500 تقرير طبي منقح يخفي هوية الناجين فهمًا أفضل للتجارب المروعة، سواء التأثيرات الحادة أو المزمنة، و الاحتياجات طويلة المدى للعديد من هؤلاء الناجين. و على مدى السنوات السبع الماضية، أصدرت (SYNERGY) و (LDHR) العديد من التقارير المواضيعية المتعلقة بحقوق الإنسان، و التي تعرض بالتفصيل تجارب أولئك الذين تم اعتقالهم واحتجازهم من قبل عملاء نظام الأسد. و قد استندت جميع التقارير إلى تحليل بيانات تقارير الطب الشرعي التي أصدرها أطباء (LDHR) الذين تلقوا تدريبًا على مدى أسابيع حول كيفية إجراء توثيق الطب الشرعي وفقًا لـ دليل التقصي و التوثيق الفعالين للتعذيب و غيره من

ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، المعروف أيضًا باسم (بروتوكول اسطنبول).[1] كما سعى كل من (SYNERGY) و (LDHR) إلى تسليط الضوء على تجارب الناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في محاولة لإظهار النطاق الهائل للجرائم التي تحدث في سوريا، و الحفاظ على الأدلة على تلك الجرائم حتى يتمكن الناجون من التماس العدالة، و إلقاء الضوء على الآثار التي يجب على الناجين من العنف التعامل معها في أعقاب الأحداث مباشرة و في بقية حياتهم. و من جانبهم، أضاف المدربون و الباحثون و الموثقون من كلتا المنظمتين الخبرة القانونية و الطبية و النفسية إلى العمل في عام 2016، و لكن منذ ذلك الوقت، تشكل لدينا فهم أعمق نتيجة ما تعلمناه من الناجين أنفسهم عن تجاربهم و آثار العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات عليهم و احتياجاتهم.

بالنسبة لدراسة الحالة هذه، قمنا بمراجعة تقييمات الطب الشرعي (FMEs)، و تقارير حقوق الإنسان و التوصيات التي قمنا بتأليفها، و تقارير الجهات المانحة، و المقترحات التي ناقشنا فيها و حللنا النتائج التي توصلنا إليها على مر السنين. كما قابلنا المؤسسين المشاركين لـ (Synergy)، كونهم موظفي و موثقي (LDHR) منذ فترة طويلة، للحديث حول تجاربهم و الدروس المستفادة من عملهم. و قد اعتمدنا أيضًا على الوثيقة التوجيهية التي ستنشرها (Synergy) قريبًا، و هي الطبعة الثانية من **ملحق سوريا للبروتوكول الدولي حول توثيق جرائم العنف الجنسي في أوقات النزاع و التحقيق فيها.**

تتمتع سوريا، الواقعة في الشرق الأوسط، بتاريخ غني و متنوع يعود إلى آلاف السنين، فقد كانت موطنًا للحضارات القديمة، بما في ذلك الفينيقيون و الآشوريون و اليونانيون و الرومان و البيزنطيون. حصلت سوريا على استقلالها من الاحتلال الفرنسي عام 1946، و شهدت منذ ذلك الحين فترات من الاضطراب السياسي تمثلت بالعديد من الانقلابات العسكرية و الحكم الاستبدادي الوحشي. أما الصراع السوري الذي بدأ في عام 2011 فقد برز كجزء من موجة الاحتجاجات الأوسع التي عرفت بـ "الربيع العربي". و قد انتفض السوريون بداية من خلال مظاهرات سلمية للمطالبة بإصلاحات سياسية و وضع حد للفساد و احترام حقوق الإنسان، إلا أن رد حكومة الرئيس بشار الأسد باستخدام العنف أدت إلى تصعيد الصراع إلى حرب أهلية واسعة النطاق.

اتسم الصراع في سوريا بتعقيداته، مع وجود جهات فاعلة متعددة و مصالح جيوسياسية مختلفة. كما أدى ظهور جماعات المعارضة و الفصائل المسلحة إلى صراع مجزأ و طويل الأمد. و تزداد ديناميكيات الصراع تعقيدًا بسبب مشاركة الجهات الفاعلة الدولية، حيث دعمت دول مختلفة، بما في ذلك القوى الإقليمية و اللاعبين العالميين، فصائل متنوعة،

هذا مشروع تابع للمبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة.

تم إطلاق المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة في عام 2014 من قبل التحالف الدولي لمواقع الضمير ، وهو اتحاد من تسع منظمات دولية تركز على تقديم مناهج شاملة ومتكاملة ومتعددة التخصصات لقضايا الحقيقة والعدالة والمصالحة. تعمل المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة بشكل أساسي مع السكان المحليين ، ومنظمات المجتمع المدني ، والناجين ، والحكومات لتطوير مناهج العدالة الانتقالية التي تتمحور حول الضحية وتعاونية وتدعم الكرامة والاحترام والإدماج والشفافية في المجتمعات الخارجة من الصراع أو فترات الحكم الاستبدادي. شاركت المبادرة العالمية للعدالة والحقيقة والمصالحة منذ تأسيسها مع أشخاص من 78 دولة ، وعمل مع 801 منظمة من منظمات المجتمع المدني ، وأنجزت 588 مشروعاً مجتمعياً وأكثر من 8000 مبادرة لانتهاك حقوق الإنسان.

GIJTR
Global Initiative for Justice Truth & Reconciliation

gijtr.org

مما أدى إلى زيادة العسكرة و التدخلات الخارجية. و شهد النزاع أيضًا صعود الجماعات المتطرفة، مثل داعش، مما أدى إلى تفاقم العنف و ساهم في نزوح السكان.

لقد كان تأثير النزاع مدمراً على الشعب السوري، حيث نزح الملايون من الأشخاص داخلياً، بينما لجأ كثيرون آخرون إلى البلدان المجاورة و خارجها. فقد تم تسجيل أكثر من خمسة ملايين سوري رسميًا في بوابة بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كطالبي لجوء. و في تركيا، وثقت الحكومة وجود 3,366,185 سوريًا يقيمون داخل حدودها، في حين أشارت بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تسجيل لبنان و الأردن و العراق و مصر 805,326، و 660,022، و 262,218، و 147,401 سورياً، على التوالي.[2] و من المهم الإشارة إلى أن الدول المجاورة مثل لبنان و تركيا تعترف بأن هذه الأرقام تمثل الأفراد المسجلين فقط، في حين فرّ عدد كبير من الناس من الحرب عبر المعابر الحدودية غير الرسمية و هم يعيشون الآن غير مسجلين و يفتقرون إلى الوصول إلى خدمات الحماية. و كان لتدمير البنية التحتية، بما في ذلك المستشفيات و المدارس و المناطق السكنية، عواقب إنسانية وخيمة، كما أدى الصراع إلى خسائر كبيرة في الأرواح، حيث تراوحت تقديرات الضحايا بين مئات الآلاف و أكثر من مليون شخص.

اتسم الصراع السوري بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات على نطاق واسع و ممنهج، مما كان له عواقب مدمرة على الأفراد و المجتمعات. و قد تورطت القوات الحكومية و الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في ارتكاب هذه الجرائم. و يشمل العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في سوريا مجموعة من الأفعال الشنيعة، كالاغتصاب و الاستعباد الجنسي و الزواج القسري و التعذيب الجنسي و أشكال أخرى من العنف القائم على النوع الاجتماعي. و بناء على توثيقات (Synergy) و (LDHR)، أفادت 86% من النساء المحتجزات خلال تقييماتهن الطبية أنهن تعرضن لشكل من أشكال العنف الجنسي أو التحرش أثناء الاحتجاز، بينما أبلغ 61% عن أكثر من شكل واحد من أشكال العنف الجنسي.[3] و قد استخدمت هذه الأفعال كأسلحة حرب و أدوات للترهيب و العقاب و السيطرة على المجتمعات، مما أدى إلى صدمات جسدية و نفسية شديدة.

و على الرغم من أن النساء و الفتيات و أفراد مجتمع الميم كانوا معرضين بشكل خاص للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، لكن الرجال و الفتيان تم استهدافهم أيضًا. ففي عام 2019، نشرت (Synergy) و (LDHR) تقريرًا عن تأثير العنف الجنسي على الرجال و الفتيان المحتجزين. و من بين التقارير الطبية الـ 138 التي تمت مراجعتها من أجل هذا التقرير، أبلغ 87.7% عن شكل من أشكال العنف الجنسي، و أبلغ 42.7% عن أكثر من شكل واحد، و أبلغ النصف عن عنف جنسي غير العري القسري. كما أبلغ ما يقرب من ربع الذكور عن اعتداء مباشر على أعضائهم التناسلية، بينما كشف 15% عن تهديدات أو مشاهدة قسرية للعنف الجنسي، و أبلغ 84% من الرجال و الفتيان عن العري القسري. و يُظهر التحليل المتعمق للناجين الخمسة عشر من الذكور المحتجزين في دراسات الحالة أن تأثير العنف الجنسي كان طويل الأمد و ذا تأثير مدمّر، حيث أثر على حياتهم اليومية، و علاقاتهم مع أسرهم، و مشاركتهم و مكانتهم داخل مجتمعاتهم.[4] و وفقًا لصحيفة الحقائق الصادرة عن الأمم المتحدة لعام 2021، فإن ما يقرب من 97% من حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات المبلغ عنها في جميع أنحاء العالم تشمل النساء، في حين أن 1% فقط تشمل الرجال و الفتيان.[5] إن تحدي الافتراضات الاجتماعية و الثقافية التي تصور الرجال على أنهم محصّنون أمر بالغ الأهمية، لأنه غالبًا ما يساهم في الوصمة التي يواجهها الناجون من الذكور و المتحولين جنسيًا. و قد شهد الصراع استهدافًا متعمدًا لمجموعات عرقية و دينية و أقليات محددة، مما أدى إلى تفاقم ضعف مجتمعات معينة. كما تم الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي في مراكز الاحتجاز، و في نقاط التفتيش، و أثناء النزوح القسري، و في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة المختلفة، مما زاد من تفاقم المعاناة التي يعاني منها الناجون.

عندما يتم ارتكاب الاعتقال التعسفي و الاحتجاز و التعذيب و العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات على نطاق واسع أثناء نزاع عسكري أو في أماكن لا توجد فيها الإجراءات القانونية الواجبة، فإنه يكاد يكون من المستحيل محاسبة الجناة من قبل نظام العدالة في وطنهم. و عندما تكون الأنظمة الحكومية استبدادية و أنانية و فاسدة، فإن الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان هو نتيجة حتمية لاستخدام من هم في السلطة جميع الوسائل للبقاء في السلطة. و مع احتدام الصراع في سوريا دون حل يبدو قريبًا في الأفق، فإن المسارات و العمليات الرامية إلى تحقيق العدالة و المساءلة للناجين قليلة و متباعدة للغاية. و طالما بقي بشار الأسد في السلطة، فلن تكون هناك عمليات مساءلة ذات معنى في سوريا. فعلى مدى عقود من الزمن، في عهد بشار الأسد و والده حافظ الأسد، استخدم قطاع الأمن في سوريا للسيطرة على السكان السوريين من خلال نظام وحشي من الاعتقال التعسفي و الاحتجاز و التعذيب، بما في ذلك العنف الجنسي. و قد أثرت حالة عدم اليقين و الإرهاب الناتجة عن القمع الذي يمارسه قطاع الأمن الذي تسيطر عليه الحكومة بشكل خطير على الحياة اليومية للسوريين و حدت من قدرة المواطنين على المطالبة بالعدالة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان و الجرائم التي يرتكبها النظام. و يعيش السوريون الباقون في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية في خوف من سماع طرق على الباب من أي أفراد من الفروع الأمنية المختلفة التي تستخدمها الحكومة السورية لمواصلة قمع حرية التعبير و التجمع. و في حين أن هناك العديد من المنظمات السورية التي تعمل على توثيق و معالجة الانتهاكات الجسيمة و المنهجية لحقوق الإنسان التي تحدث في سوريا، فإنها تتطلع في المقام الأول إلى تبادل الأدلة مع أماكن العدالة خارج سوريا، بما في ذلك ألمانيا و فرنسا و النمسا و هولندا و دول أخرى في الاتحاد الأوروبي بدأت اتخاذ الخطوات الأولى نحو تأكيد الولاية القضائية العالمية لمحاكمة مرتكبي جرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات من السوريين.

الولاية القضائية العالمية هي طريق بديل لتحقيق العدالة و المساءلة، و هي مبدأ قانوني يسمح للمحاكم الوطنية بممارسة الولاية القضائية على الأفراد في بعض الجرائم الخطيرة، بغض النظر عن مكان ارتكاب الجريمة، أو جنسية مرتكب الجريمة أو الضحية، أو أي صلة أخرى بالدولة التي تمارس الولاية القضائية. فهي تمكّن الدولة (الأمة) من محاكمة الأفراد الذين ارتكبوا جرائم تعتبر شنيعة بشكل خاص و لها تأثير عالمي، مثل الجرائم ضد الإنسانية و الإبادة الجماعية و التعذيب. و يرتكز مبدأ الولاية القضائية العالمية على فكرة مفادها أن بعض الجرائم خطيرة إلى حد أنها تثير قلق المجتمع الدولي ككل، و أنه لا ينبغي السماح لأي دولة بتوفير ملاذ آمن لمرتكبي مثل هذه الجرائم. فالولاية القضائية العالمية هي مشروع موسع تقوم به العديد من الحكومات في جميع أنحاء العالم لخلق المساءلة عن الجرائم الفظيعة بشكل استثنائي و التي تتطلب تدخلات دولية. و يتم تفعيل الولاية القضائية العالمية بشكل مختلف عن الولاية القضائية الإقليمية و الولاية القضائية المتعلقة بالجنسية، حيث أن هناك العديد من المنظمات غير الحكومية، فضلاً عن آليات الأمم المتحدة، و شركات المحاماة الخاصة، و المدعين العامين المستقلين مِمّن يقومون ببناء قضايا ضد مرتكبي العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات من السوريين المزعومين، و لكن حتى تاريخ اليوم، لم تتم إدانة سوى شخص واحد فقط بسبب العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات: فقد أدين أنور رسلان بعدة تهم، بما في ذلك الاغتصاب و الإكراه الجنسي و الاعتداء الجنسي باعتبارها جرائم ضد الإنسانية.[6]

و يأمل العديد من الناجين و الأسر و الجهات الفاعلة في مجال العدالة أن يكون بدء محاكمات الولاية القضائية العالمية وسيلة لضمان مساءلة أولئك الذين يرتكبون الفظائع. لكن هناك أدلة حديثة تشير إلى أن بعض الدول تتردد في استخدام الولاية القضائية العالمية المطلقة، بل هناك ازدياد في عدد البلدان التي تقوم بوضع تدابير من شأنها الحد من تطبيقها. و تعتبر فرنسا أحدث و أقرب مثال على دولة كافحت من أجل التوصل إلى إجماع داخلي حول إمكانية تطبيق الولاية القضائية العالمية في القضايا المتعلقة بسوريا على الرغم من أن تشريعاتها تسمح بذلك. و قد ألغت محكمة التمييز مؤخرًا، في 12 مايو 2023، قرارها الصادر عام 2021 و الذي يقضي بعدم المعاقبة على الجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها نظام بشار الأسد في فرنسا لأن القانون السوري لا يعاقب عليها.[7] و على الرغم من أنه يمكن استخدام الولاية القضائية العالمية لمحاكمة مجموعة متزايدة من الجرائم الدولية، إلا أن هناك أدلة محدودة على استخدامها

في المحاكم الوطنية، حيث أن الدول تتجه نحو الولاية القضائية العالمية المشروطة، و التي تتطلب وجود صلة أقوى بين الجريمة المزعومة و الدولة التي تجري المحاكمة. و يرجع هذا التحول إلى المخاوف بين الدول بشأن مخاطر تجاوز الحدود القضائية و محاكمة المواطنين الأجانب على الجرائم المرتكبة في الأراضي الأجنبية، الأمر الذي قد يكون له آثار سلبية على العدالة الدولية.[8]

و لا يزال العمل قائمًا بخصوص استخدام الولاية القضائية العالمية لتحقيق العدالة للناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، سواء على المستوى العالمي أو بالنسبة لسوريا على وجه التحديد. و في حين أن هناك حاليًا تحقيقات و محاكمات جارية بموجب الولاية القضائية العالمية حول العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات،[9] باستخدام هذا المبدأ في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، إلا أنه لا تزال هناك قيود و تحديات مستمرة لتطبيقه. و مع ذلك، فإن الاعتراف المتزايد بين منظمات حقوق الإنسان و الناشطين[10] بالحاجة إلى الولاية القضائية العالمية في الأنظمة القانونية الوطنية و الدولية يشير إلى تحول نحو محاسبة مرتكبي الجرائم الشنيعة مثل العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات بغض النظر عن موقعهم أو جنسيتهم. فإحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية غير مرجح أو مطروح طالما أن روسيا عضو في مجلس الأمن و تتمتع بحق النقض، لذلك فإن تأكيد الدول الأخرى على الولاية القضائية العالمية يظل الخيار الوحيد للناجين السوريين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات في هذا الوقت.

الابتكارات و الفرص و التحديات

تعمل (Synergy) و شركاؤها في (LDHR) على دعم الناجين السوريين في طريقهم إلى العدالة و المساءلة المراعية للنوع الاجتماعي من خلال إجراء تقييمات الطب الشرعي لتوثيق التعذيب و العنف الجنسي و المعاملة اللاإنسانية التي يتعرض لها الناجون أثناء الاحتجاز أو أثناء عملية الاعتقال التعسفي. يتم إجراء توثيق الطب الشرعي بناءً على أفضل الممارسات الدولية المبينة في (بروتوكول اسطنبول)[11] الذي يوفر معايير قانونية دولية بشأن الحماية من التعذيب و يضع مبادئ توجيهية محددة بشأن كيفية إجراء تحقيقات قانونية و طبية فعالة في ادعاءات التعذيب و سوء المعاملة. فهو أساس التدريب المكثف الذي قامت به (Synergy) على مدى ثلاثة أسابيع للموثقين الطبيين، الذين تم تدريبهم على إرشادات بروتوكول إسطنبول بشأن الأدلة الجسدية و النفسية على التعذيب و سوء المعاملة، بما في ذلك كيفية أخذ التاريخ الطبي، و إجراء الفحوصات البدنية، و تفسير النتائج، و كتابة الاستنتاجات و التوصيات، و دراسة و تقييم أشكال محددة من التعذيب، بما في ذلك التعذيب الجنسي. و بناءً على بروتوكول التوثيق هذا، طورت (Synergy) و (LDHR) نموذجًا قياسيًا للتوثيق الطبي لاستخدامه عند توثيق الإصابات الجسدية و النفسية للناجين. و نظرًا لعدم وجود محاكمة لمرتكبي هذه الجرائم السوريين داخل سوريا، فإن نهج (Synergy) و (LDHR) يساعد الناجين في الوصول إلى العدالة و المساءلة من خلال الآليات و الجهود الدولية التي تبذل نيابة عن الضحايا / الناجين السوريين.

تبدأ عملية التوثيق بقيام فريق التوعية و إدارة الحالات التابع لـ (LDHR) بإجراء جلسات توعية مجتمعية لشرح عملية التوثيق الطبي الشرعي و خدمات الإحالة التي يمكن أن تقدمها (LDHR). و بالنسبة للناجين الذين يرغبون في توثيق

إصاباتهم الجسدية و النفسية فيمكنهم أن يتصلوا بـ (LDHR) مباشرة أو يتم إحالتهم من قبل أفراد أو منظمات أخرى. لكن بمجرد أن يكمل فريق إدارة الحالة التقييم الأولي، فإنه يجري عملية موافقة مستنيرة شاملة للغاية حيث يتعرف الناجون على كل خطوة من خطوات التقييم البدني، و كيفية تخزين التقييم المكتوب، و مع من تتم مشاركته داخل المنظمة، و من قد يطلع عليه من خارج المنظمة. و بمجرد موافقة الناجي على نموذج الموافقة المستنيرة و توقيعه عليه، تتم إحالته إلى أحد الأطباء لدى (LDHR) ليخضع للتقييم من قبل ذلك الطبيب في الزمان و المكان المتفق عليهما. و هنا يحصل الطبيب مرة أخرى على الموافقة المستنيرة، و بعد الفحص و المقابلة يكمل النموذج القياسي و يتضمن استنتاجاته و توصياته. يتم بعد ذلك تخزين ملفات تقييمات الطب الشري و مشاركتها مع الجهات الفاعلة في مجال العدالة، حيث يتم استخدامها كدليل لدعم جهود بناء القضايا لمحاكمة مرتكبي هذه الجرائم. و قبل مشاركة أي تقرير طبي مع الجهات القضائية، تؤكد (LDHR) مرة أخرى أن الناجي أعطى موافقته على مشاركة التقرير مع الجهة المحددة.

بالإضافة إلى استخدام بروتوكول إسطنبول، يعتمد نهج (Synergy) و (LDHR) على **مدونة مراد**[12] و **البروتوكول الدولي لتوثيق جرائم العنف الجنسي في أوقات النزاع و التحقيق فيها (IP2)**.[13] النموذج القياسي و العملية برمتها من النقطة الأولية التي يتصل فيها الناجي بـ (LDHR) للتوثيق من خلال عملية الموافقة المستنيرة، و عملية إدارة الحالة مع الموثق، و الإحالة إلى الخدمات الأخرى، و المتابعة مع الجهات الفاعلة في مجال العدالة تسترشد بـ **مبادىء مدونة مراد** و (IP2). و ينعكس هذا في إعطاء الأولوية لسلامة الناجين (مبدأ عدم الإضرار)، و السعي المستمر للحصول على الموافقة المستنيرة طوال العملية، و احترام خيارات الناجين، و الحفاظ على حقهم في الخصوصية و التحكم في معلوماتهم و أغراض كيفية استخدامها. و علاوة على ذلك، يتم تدريب الموثقين و فريق إدارة الحالة بشكل واسع قبل الاتصال بأي ناجٍ، حيث يطلعون على السياق و الثقافة و الوصمة التي يواجهها الناجون في مجتمعاتهم و يبحثون كيفية التواصل بشكل أفضل مع الناجين بناءً على احتياجاتهم الفردية. و لقد صممت (Synergy) و (LDHR) أنظمة لدعم الناجين أثناء خضوعهم للتوثيق الطبي، مثل نظام إدارة الحالات، حيث تتم إحالتهم إلى مقدمي الخدمات الذين قامت (LDHR) سابقًا بفحصهم من أجل الثقة، و الذين يمكنهم تقديم الخدمات الطبية و القانونية و النفسية و الاجتماعية و المعيشية و غيرها من الخدمات التي لا تقدمها (LDHR). كما طورت (Synergy) و (LDHR) برنامجًا مجتمعيًا لمعالجة الوصمة المرتبطة بالعنف الجنسي في المجتمعات السورية لتقديم المزيد من الدعم للناجين من صلب مجتمعاتهم.

يمكن أن تؤدي تقييمات الطب الشرعي من جانب (Synergy) و (LDHR) للناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات و التعذيب إلى دفع التحقيقات في الجرائم ضد الإنسانية و غيرها من الجرائم الدولية، و توجيه جهود بناء القضايا حيث يركز المدعون العامون على الأنماط و المواقع و الجناة، و تكون بمثابة أدلة في المحكمة الجنائية و المدنية. كما تعمل (Synergy) و (LDHR) جنبًا إلى جنب مع محامي الإدعاء و المدعين العامين في أوروبا و الولايات المتحدة و مع آليات الأمم المتحدة (مثل لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة بشأن سوريا و (IIIM))، لتوفير وثائق الطب الشرعي لدعم جهود بناء القضايا. و مع ذلك، لا تقوم أي من (Synergy) أو (LDHR) بتقديم قضايا مباشرة للملاحقة القضائية أو التعويضات، و لا تعمل أي من المنظمتين بصفة محامي مدعي أو مدعي عام في أي مكان قضائي.

و يتم تزويد الناجين أثناء عملية التوثيق الطبي الشرعي بمعلومات شاملة حول خيارات مشاركة توثيقات حالاتهم مع مختلف الجهات الفاعلة في مجال العدالة و آليات الأمم المتحدة و المدعين العامين و الأماكن ذات الصلة، و يتم منحهم أيضًا خيارات لمشاركة هذه التقارير في نموذج منقح (لا يحوي أي معلومات تعريفية) أو في النموذج الأصلي دون المس بالتفاصيل. أما تقييمات الطب الشرعي النهائية فيتم تخزينها بشكل آمن ورقيًا و إلكترونيًا لحين الحاجة إليها. و كثيرًا ما تتلقى منظمة (LDHR) طلبات من الجهات الفاعلة في مجال العدالة و آليات الأمم المتحدة عندما تقوم ببناء قضايا لمجموعة محددة من المعايير، على سبيل المثال، «حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات التي حدثت بين عامي 2011 و 2013 في موقع أمني محدد". و عند هذه النقطة، تتواصل (LDHR) مع جميع الناجين الذين لديهم

حالات تتوافق مع المعايير المطلوبة و تتأكد مرة أخرى من رغبتهم في مشاركة الحالة مع المنظمة أو الشخص الذي طلب الحالة أو عدمها. و من حق الناجين دائمًا أن يرفضوا مشاركة حالاتهم حتى و إن كانوا قد أبدوا مسبقًا موافقتهم على ذلك. و في حال موافقة أحد الناجين، فسيتم مشاركة حالته الكترونيًا، و تكون إما منقحة أو لا، حسب رغبته.

و لدى (Synergy) حاليًا مقاطع فيديو متحركة قيد الإنتاج لمشاركتها مع الناجين قبل وصولهم إلى موقع التوثيق. فعلى الرغم من أن عملية الموافقة المستنيرة لدينا شاملة للغاية، إلا أننا نود أن نقدم للناجين المزيد من المعلومات حول سبل تحقيق العدالة و المساءلة بتنسيق يسهل فهمه قبل رؤية الأطباء. هذا من شأنه منحهم فرصة لإجراء بعض الأبحاث بأنفسهم قبل وصولهم إلى موقع التوثيق. كما نريد إزالة بعض العبء عن الأطباء لشرح جميع الآليات القانونية للناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات الذين يسمعون عنها لأول مرة. و سننتج نسختين من فيديو الموافقة المستنيرة: الأول للناجين البالغين و الآخر للناجين الأطفال.

من جانبها، تقوم (LDHR) بتوثيق حالات أي شخص نجا من التعذيب و العنف الجنسي و/أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في سوريا بموجب الطب الشرعي. و لا يشترط أن يكون الشخص سورياً، أو حتى أن تكون الجرائم المزعومة قد حدثت على يد النظام السوري، **لكن يجب أن تكون الجرائم قد وقعت في سوريا**. و ينصب تركيز (LDHR) على توثيق الجرائم التي حدثت منذ عام 2011، لكن هذا ليس مطلبًا صارمًا. ففي بعض الأحيان، يسعى الأشخاص الذين زعموا تعرضهم للتعذيب منذ عقود إلى الحصول على وثائق طبية شرعية من (LDHR). و **لكن يجب أن ترقى الجرائم إلى مستوى الجرائم الدولية و/أو انتهاكات حقوق الإنسان مثل التعذيب و العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات و/أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.** و لم تقم (LDHR) بتوثيق أي جرائم تتعلق بالعنف المنزلي و غيرها من الجرائم بموجب القانون المحلي في سوريا.

تستخدم (LDHR) نظام الفحص و إدارة الحالات للتأكد من أن الأشخاص القادمين للحصول على وثائق الطب الشرعي يستوفون المعايير المطلوبة. فبالإضافة إلى الشرط المتعلق بطبيعة الإساءة المزعومة، يسأل مديرو الحالة عن عمر الناجي **لأن (LDHR) لا تقوم حاليًا بتوثيق حالات أي شخص يقل عمره عن 12 عامًا.** و بينما تدرك (Synergy) و (LDHR) أن دعم العدالة للأطفال الناجين أمر بالغ الأهمية، إلا أننا قررنا أن (LDHR) لا تتمتع حاليًا بالمستوى اللازم من الخبرة الداخلية بشأن الأطفال من حيث التعامل مع القضايا المعقدة المتمثلة في فحص و إجراء مقابلات مع أطفال صغار جدًا ممن تعرضوا لتجارب و أحداث مؤلمة و صادمة للغاية. و في حين قدمت (Synergy) أسبوعين كاملين من التدريب متعدد التخصصات حول توثيق حالات الأطفال الناجين، إلا أننا مضطرون، من باب الحذر الشديد، إلى تجنب احتمال إلحاق الضرر من خلال التوثيق الشرعي للأطفال الصغار.

و قد تمنع **القيود الجغرافية** أيضًا الناجين الذين يرغبون في الحصول على وثائق الطب الشرعي من الحصول عليها إذا لم يكن لدى (LDHR) طبيب يمكنه السفر بأمان إلى منطقة معينة. و رغم أن أطباء (LDHR) ينتشرون في مناطق مختلفة من تركيا و سوريا، إلا أنهم لا يغطون كل مكان قد يتواجد فيه الناجون. و دفع ذلك (Synergy) و (LDHR) إلى النظر في إمكانية إجراء تقييمات الطب الشرعي بالفيديو عن بعد، لكننا لم نتبع هذا الخيار بسبب مجموعة من المخاوف بشأن السرية، و مصداقية الأدلة الناتجة في المحكمة، و التحديات في ضمان رفاهية الناجين مباشرة بعد الاختبار، و هكذا دواليك.

كما سيقوم مديرو الحالة بفحص الناجين **الذين تم بالفعل توثيق حالاتهم في مكان آخر.** و لأغراض قانونية، من المهم للغاية ألا يكون لدى الناجين وثائق متعددة قد تحتوي على معلومات غير متسقة أو متضاربة، لأن هذا من شأنه أن يضر بمحاكمة الجناة و يمكن أن يضر أيضًا بفرص الناجين في الحصول على تعويضات أو اللجوء.

و نضيف أخيرًا بأن (LDHR) ترفض أحيانًا الأخذ بحالة قد تستوفي جميع المعايير المذكورة، **غير أن مصداقية الناجين و تصرفاتهم فيها قد تبدو غير منتظمة أو موثوقة.** و هذا أمر نادر للغاية لأن (LDHR) لا تريد إصدار أحكام سريعة حول المصداقية قبل فحص الشخص و سماع قصته الكاملة، و لكن في بعض الأحيان، يسمع مديرو الحالات معلومات

أثناء الفحص تكون غير عادية إلى حد كبير أو مشبوهة بطريقة ما. و في تلك الحالات النادرة، يشارك مدير الحالة ما تعلمه مع الرئيس التنفيذي لـ (LDHR) و كبير الخبراء الطبيين و خبراء (Synergy) لمناقشة ما نعرفه، و السبب الذي يدعونا لنشكك في موثوقية الشخص، و ما هي المخاطر التي تنضوي على المضي قدمًا في الحالة، و ما هي الخطوات التالية.

تحتفظ (LDHR) بسجلات كاملة، بما في ذلك تلك التي وثقتها و التي رفضت توثيقها و السبب في ذلك، حيث تعتبر هذه السجلات مهمة جدًا لضمان عدم تكرار الحالات و تذكر سبب رفض الحالة. و يعد معدل دوران الموظفين في ظل استمرار حركة الشتات السوري عاملاً مهمًا في السياق السوري، لذا فإن التخفيف من فقدان المعرفة الحدسية من خلال الحفظ الجيد للسجلات هو أمر في غاية الأهمية.

يقوم فريق إدارة الحالة لدى (LDHR)، و هو نقطة الاتصال الأولية للناجين، بإجراء تقييم أولي يتضمن تحديدًا أوليًا لاحتياجات الناجي. تشمل طلبات الدعم الأكثر شيوعًا خارج ما يمكن أن تقدمه (LDHR) سبل العيش و المساعدة النقدية و الخدمات الطبية و الرعاية الصحية العقلية. فبعد التقييم الأولي، يقوم فريق إدارة الحالة لدى (LDHR) بتعيين موثق لإكمال تقييمات الطب الشرعي. و بينما تجري عملية التقييم الطبي الجسدي و النفسي، يقوم فريق إدارة الحالة بإعداد خطة إحالة للناجي ليحصل من خلالها على الخدمات الأخرى المطلوبة و المحددة في التقييم الأول. و بعدها يتواصل الفريق مع مقدمي الخدمات الذين تم فحصهم من أجل الثقة، و يبدأ عملية إحالة الناجين.

و يتعلم الموثقون خلال أسابيع التدريب على تقييم الطب الشرعي مع (Synergy)، إضافة إلى تحديد الأدلة المادية على التعذيب و سوء المعاملة، يتعلمون توثيق الأدلة النفسية على التعذيب و العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات و سوء المعاملة. و يقوم جميع الأطباء بشكل روتيني بإجراء فحوصات غير رسمية للحالة العقلية للمرضى الذين يرونهم خلال ممارساتهم المنتظمة، لذا فهم على دراية بأساسيات توثيق علامات و أعراض الاضطرابات النفسية المختلفة، مثل الأرق، و فرط اليقظة، و الخوف، و اليأس، و الإثارة، و ما إلى ذلك. كما يزودهم التدريب على إجراء التقييم النفسي بمزيد من المعلومات و الأدوات اللازمة للقيام بتشخيصات أولية مستنيرة (كالاكتئاب الشديد، و اضطراب ما بعد الصدمة، إلخ) التي تساعد في دعم احتياجات الدعم النفسي الاجتماعي (PSS) للناجين. و بعد الانتهاء من التوثيق الجسدي و النفسي، يوصي الطبيب الذي أجرى التقييم فريق إدارة الحالة بإحالة الناجي للحصول على دعم طبي إضافي من مقدمي الخدمات الذين تم فحصهم من أجل الثقة في شبكة (LDHR) أو المزيد من الرعاية الصحية العقلية و الدعم النفسي الاجتماعي من متخصصي الصحة العقلية.

و للتأكد من أن الناجين لديهم توقعات يمكن إدارتها بشأن الخدمات التي يتلقونها، و لتجنب الحوافز الكاذبة للتوثيق الطبي الشرعي، تقدم (LDHR)، الشريك المنفذ لـ (Synergy) خدمة واحدة فقط، و هي التقييمات الطبية الشرعية. و يتم تضمين الإحالة و إدارة الحالات فقط كخدمات شاملة لدعم الناجين أثناء خضوعهم لعملية التوثيق الطبي الشرعي، و التي يمكن أن تكون مؤلمة نفسيًا. و نشير إلى أنه لا يتم دفع أي مبالغ للناجين بخلاف تعويض تكاليف السفر و/أو الإقامة إذا كان عليهم السفر لمقابلة الطبيب. و يشرح فريق التوعية و إدارة الحالة هذه العملية و القيود المفروضة على الخدمة التي يقدمونها في وقت مبكر من العملية لتجنب التوقعات الكاذبة من الناجي. هناك أيضًا الكثير من المناقشات التي يجب أن يجريها فريق إدارة الحالة و الموثق مع الناجي لتوضيح أنه ليست كل الحالات الموثقة ستؤدي إلى محاكمة الجناة، و أن هذه عملية طويلة و معقدة للغاية قد تستغرق سنوات عديدة. و من المهم للغاية عدم إعطاء أمل زائف للناجين قد يؤدي إلى إلحاق الضرر بهم على المدى الطويل.

من أجل الاستجابة بشكل فعال لاحتياجات الناجين و التغلب على العقبات التي يواجهونها في الوصول إلى العدالة و المساءلة، نفذت (Synergy) و (LDHR) استراتيجيات مختلفة لتحسين تصميم خدماتهما و برامجهما التي تتبنى نهجًا مستنيرًا للصدمات، يعي الصدمة الكبيرة التي يعاني منها الناجون و يضمن فهم تجاربهم و التحقق من

صحتها. و يركز هذا النهج على إنشاء بيئات آمنة و داعمة، و تمكين الناجين، و تجنب تعرضهم للصدمة من خلال استخدام لغة و ممارسات و إجراءات حساسة. كم تسعى المنظمتان إلى جعل برامجهما متاحة و شاملة لجميع الناجين، بغض النظر عن خلفياتهم أو قدراتهم أو هوياتهم. و يشمل هذا الالتزام توفير خدمات الترجمة الفورية أثناء الأنشطة عند الحاجة مع مراعاة الحساسيات الثقافية.

و من بين المبادئ الأساسية التي توجه البرنامج الاعتقاد بأن النهج متعدد التخصصات يؤدي إلى أفضل النتائج. و لتحقيق هذه الغاية، تجمع المنظمتان معًا فريقًا متنوعًا من المهنيين، بما في ذلك المحامين و الأطباء و المتخصصين في الصحة العقلية و الدعم النفسي الاجتماعي و المحققين و المدافعين عن حقوق الإنسان و الخبراء المتخصصين. و من خلال الاستفادة من خبراتهم و وجهات نظرهم الجماعية، يمكن لـ (Synergy) و (LDHR) تقديم استجابات شاملة للناجين من انتهاكات حقوق الإنسان، و تمكينهم و ضمان حصولهم على أعلى مستويات الرعاية.

إدراكًا لأهمية مشاركة المجتمع و التعليم في التغلب على العوائق التي تحول دون تحقيق العدالة، طورت كل من (Synergy) و (LDHR) برنامجًا لمعالجة الوصمة المرتبطة بالعنف الجنسي في المجتمعات التي ينتمي إليها الناجون، حيث يقوم المستجيبون الأوائل المدربون و الناشطون في مجال الوصمة من خلال هذا البرنامج بإجراء حملات توعية و التفاعل مع المجتمعات لتعزيز التفاهم و تحدي الوصمات و تشجيع الإبلاغ عن حالات العنف. فمن خلال تعزيز بيئة داعمة و رفع مستوى الوعي، هناك فرصة أكبر لتقدم الناجين و حصولهم على الخدمات المتاحة. و من جانبهما، تقدّر المنظمتان التعاون و الشراكات في معالجة الاحتياجات المعقدة للناجين، فمن خلال العمل مع مقدمي الخدمات و المنظمات، تضمن (Synergy) استجابة منسقة، فيم تقوم (LDHR) بفحص مقدمي الخدمات، و يتم وضع آلية إحالة قبل إحالة أي ناج من (LDHR) للحصول على مزيد من الخدمة من مقدمي الخدمات الآخرين. و تعد عملية الفحص و التدقيق هذه ضرورية لضمان إحالة الناجي إلى خدمات أخرى مستنيرة بالصدمات و تركز على الناجين، و التي تقدمها المنظمات التي تدرك تأثير العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات على الناجي و لديها خبرة في العمل مع الناجين الذين مروا بهذه التجربة المؤلمة.

من الجدير بالملاحظة أن تصميم الخدمات و البرامج هو عملية مستمرة تتطور بناءً على احتياجات الناجين و ملاحظاتهم. فقد طورت (Synergy) و (LDHR) آلية يمكن للناجين من خلالها تقديم تعليقات حول تجربتهم في التقييم الجسدي عند لقائهم بالطبيب، و مرة أخرى بعد حصولهم على خدمة الإحالة من (LDHR). أما الهدف من ذلك فهو إنشاء نهج يركز على الناجين و يعطي الأولوية لرفاههم و تمكينهم و وصولهم إلى العدالة و المساءلة.

حتى شهر حزيران 2023، لم يكن هناك سوى حالة واحدة حقيقية لمحاسبة الناجين السوريين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، و هي إدانة أنور رسلان بعدة تهم، بما في ذلك حالات العنف الجنسي باعتبارها جرائم ضد الإنسانية. و بسبب التحديات المذكورة، و على رأسها عدم القدرة على محاكمة هذه الجرائم في منتصف الصراع بينما لا يزال بشار الأسد في السلطة، و تردد الدول الأخرى في تأكيد الولاية القضائية العالمية، يظل الناجون من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات محرومين من أي نتائج إيجابية للعدالة و المحاسبة على الجرائم التي تعرضوا لها. أما الحكومة السورية فهي لا تقدم تعويضات رسمية، و من غير المرجح أن يتم النظر في هذه المسألة ما لم يكن هناك انتقال سياسي ملحوظ يؤدي إلى الإطاحة بعائلة الأسد. و من ناحية أخرى، تقدم بعض المنظمات غير الحكومية للناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات أشكالاً مما يسمونه بـ "التعويضات"، و لكنها ليست تعويضات موجهة نحو العدالة بالمعنى الحقيقي للكلمة؛ بل هي أنواع محدودة من المساعدات النقدية، و مشاريع دعم سبل العيش، و المساعدات الطبية، و الرعاية الصحية و العقلية و الدعم النفسي و الاجتماعي التي تقدم كتدابير داعمة مؤقتة للناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. فعلى سبيل المثال، تقدم منظمة صيدنايا التي يقودها الناجون خدمات دعم حيوية و تدير مشروع استعادة الأضرار (خاصة في مدن مرسين، و هاتاي، و أورفا و غازي عنتاب)، و الذي يسعى إلى

مساعدة الأفراد في السعي للمطالبة بالتعويضات و استرداد الحقوق، لكنه من غير المرجح أن تنظر الحكومة السورية في هذه الأمور في المستقبل المنظور. و كما ذكرنا، لا يزال العديد من الناجين يتمسكون بالأمل في تحقيق العدالة و المحاسبة في المستقبل، لكنهم يعرفون أن الطريق سيكون طويلاً و بطيئًا، و أن شيئًا من ذلك لن يتحقق ما لم تضع الحرب أوزارها و تشهد سوريا تحولًا سياسيًا ملموسًا و ملحوظًا.

كل هذه التحديات لم تمنع الناجين من الشعور بقدر ما من الارتياح و الأمل بعد عملية التقييمات الطبية الشرعية، فالتحقق من صحة تجربة الناجين أمر في غاية الأهمية. و بالنسبة للعديد من الناجين، تعدّ فرصة إخبار الطبيب عن تجاربهم بمثابة المرة الأولى التي يستمع إليهم فيها شخص ما دون إصدار أحكام عليهم، لا سيما أنه شخص تم تدريبه على الاستعانة بالمقاربات التي تركز على الناجين و تتجنب تعريضهم للصدمة النفسية مرة أخرى أثناء جمع البيانات و الحصول على المعلومات منهم. و يمكن أن تكون تجربة قوية و إيجابية للغاية، فهناك تأكيد على أن تجاربهم كانت حقيقية و أنهم لم يرتكبوا أي خطأ، فالجاني هو من يجب وصمه و معاقبته. و في استطلاعات رأي أجرتها منظمة (LDHR) مع الناجين، كتب أحد المشاركين في الاستطلاع: "[كانت] مجرّد كلمات لم أنطقها منذ سبع سنوات. و كان الأمر بالنسبة لي هاجسًا و عبئًا ثقيلًا، لكني تحدثت عنه بالكامل.. كان الأمر كما لو أنني أفرغت كل الأفكار المتعلقة باعتقالي و أصبحت شخصًا مختلفًا". كما تعد التقييمات الطبية الشرعية فرصة لمناقشة الآثار الجسدية و النفسية المختلفة لسوء المعاملة التي تعرضوا لها (مثل ذكريات الماضي، و اليقظة المفرطة، و صعوبة النوم، و عدم القدرة على الانتصاب، إلخ) مع أخصائي طبي يمكنه تشخيص المشاكل و تقديم الإحالات لمتابعتها و الحصول على الرعاية الازمة. و عندما سئل أحد المشاركين في الاستطلاع عن أي جزء من الخدمة المقدمة من (LDHR) ساعده أكثر، كشف أن «خدمة الإحالة النفسية ساعدت صحتي العقلية على التحسن بشكل كبير».

و ينعكس نجاح تنفيذ نهج التوثيق الواعي بالصدمة و الذي يركز على الناجين في مستوى الراحة و الثقة التي يشعر بها الناجي و يبنيها مع الموثق، حيث تشير استبيانات الرضا التي تم إكمالها بعد التوثيق إلى الشعور بالارتياح لدى الناجين بعد التحدث عن تجربتهم مع شخص لا يصدر أحكامًا عليهم، و يحترم خصوصيتهم و سرية المعلومات الحساسة للغاية التي يشاركونها معه، و يفهم السياق الذي تعرضوا فيه لهذا العنف، و كذلك الوصمة و المقاومة التي قد يتلقونها من أسرهم و مجتمعاتهم بسبب التحدث علناً عن تجربتهم. فالموثقون يتدربون على فهم نوع الصدمة التي تعرض لها الناجون و كيفية تأثير ذلك و انعكاسه جسديًا و نفسيًا طوال عملية التوثيق (كيف يتفاعلون مع أسئلة معينة، و كيف يتصرفون عند إجراء المقابلة، و كيف يدخلون الغرفة، و كيف يمكنهم الإشارة إلى بعض أعمال العنف الجنسي أثناء المقابلة، و ما إلى هنالك).

إن التحدي أمام تنفيذ مقاربة مستنيرة بالصدمات تركز على الناجين يتمثل في الوقت و الموارد الكبيرة اللازمة لتدريب الموثقين و عاملي الحالات و فريق التوعية، حيث تقوم منظمتا (Synergy) و (LDHR) بتدريب مكثف للفريق و توفير المتابعة و التوجيه المستمر بعد التدريب للسماح للمتدربين بالحصول على مراجع و استشارات مع مدربيهم أثناء قيامهم بتوثيق و إدارة الحالات المعقدة للغاية. و على مستوى الحالة الفردية، يستغرق الموثقون أيضًا وقتًا طويلاً للغاية لتنفيذ و تطبيق هكذا مقاربات، لأن ذلك يعني توفير فترات راحة متكررة للناجين حسب الحاجة، و غالبًا الاستمرار في عملية التقييم خلال زيارات لاحقة بدلاً من الانتهاء منها خلال لقاء واحد، الأمر الذي قد يكون أكثر كفاءة للطبيب. هناك تحد آخر، حول الضرورة إلى تدريب مكثف و متابعة حثيثة، يتمثل في أن السياق الذي نعمل فيه في بعض الأحيان لا تكون فيه المفاهيم الأساسية للمقاربات المستنيرة بالصدمات و التي تركز على الناجين، (كالسرية، و الخصوصية، و قدرة الناجي)، شائعة أو مقبولة في الثقافة. فالعديد من الناجين على سبيل المثال ليس لديهم هواتف خاصة بهم، و بالتالي يجب عليهم مشاركة أرقام هواتف أفراد الأسرة الآخرين عند ملء نماذج إدارة الحالة. كما يجب أن يكون فريق إدارة الحالة حذرًا للغاية إذا كان الناجي لا يريد أن يطلع أفراد أسرته على نوع الخدمة التي يطلبها من (LDHR) بسبب وصمة العار المرتبطة بالعنف الجنسي في أسرهم و مجتمعاتهم.

و أخيرًا، من المرهق ذهنيًا أن يركز الموثقون لمثل هذه الفترة الطويلة على احتياجات و رغبات الناجين، في حين أنهم غالبًا ما يعانون من صدمة ثانوية نتيجة الاستماع إلى التجارب المروعة و رؤية العواقب الجسدية و النفسية للتعذيب و العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. فقد تعرض العديد من الموثقين أيضًا لتجارب مؤلمة مباشرة، بما في ذلك الاعتقال و الاحتجاز، و القرب من التفجيرات، و اختفاء أفراد الأسرة، و مؤخرًا، الصدمات المرتبطة بالزلزال. و بالتالي، فإن جعل العملية برمتها تتمحور حول الناجين، بحكم التعريف، يعني أن احتياجات و رغبات الموثق تأتي في الدرجة الثانية بعد احتياجات و رغبات الناجي الذي يتم توثيق حالته، و هذا يمثل تحديًا في السياقات التي تعرض فيها معظم السكان، بما في ذلك الموثقون، للصدمات و المآسي، حيث بلغت نسبة معدل الاحتراق النفسي درجة مرتفعة تستلزم إدارته، لأن ذلك يعني القيام بعدد أقل من الحالات مقارنة بالوضع الطبيعي و المثالي.

الدروس المستفادة و التأملات و التوصيات

لا يزال الحديث عن العنف الجنسي و تجارب الناجين في الاحتجاز محاطة بالوصم و المحرمات في المجتمعات السورية، الأمر الذي من شأنه التأثير سلباً على الناجين و أسرهم و مجتمعاتهم. كما أنه يمنع الناجين من السعي للحصول على العدالة و يضع الحواجز أمامهم. لذلك، من المهم تقديم دعم للناجين يكون من شأنه مساعدتهم على التغلب على بعض هذه التحديات التي يواجهونها و التصدي لها. و لتوفير الدعم الذي يحتاجه الناجون أثناء توثيق تجاربهم، طورت (SYNERGY) و (LDHR) برنامجًا مجتمعيًا لإدارة الحالات و التوعية و مكافحة الوصمة بهدف زيادة تقبل المجتمعات لمناقشة هذه التجارب الصعبة، و الاعتراف بتأثيرها على الناجين، و أسرهم و مجتمعاتهم، و توفير بيئة داعمة لمساعدة الناجين في البحث عن العدالة و بدء رحلة التعافي و الشفاء.

من ناحية أخرى، لا يزال دعم الناجين من (مجتمع الميم) من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات بالطرق المثلى يمثل تحديًا في السياق السوري بسبب التحيز الشديد ضدهم. و بالطبع، تقوم (Synergy) و (LDHR) بتوثيق هذه الحالات عن طيب خاطر، و لكن من الصعب إجراء مناقشات مفتوحة أو الإشارة إلى خدمات المتابعة المناسبة لـ (مجتمع الميم) بسبب الخوف من انتهاك السرية و الوصم أو حتى العنف الذي قد يستهدف الناجي إذا عرف بأنه ينتمي إلى (مجتمع الميم). و عادةً، يتم توثيق هذه الحالات كما يتم توثيق جميع الحالات، دون القدرة على معالجة المخاوف التي قد تكون لدى الأشخاص من (مجتمع الميم)، والتي قد تعيق قدرتهم على التعافي و الشفاء بشكل كامل.

إن الافتقار الشديد للعدالة و المساءلة في السياق السوري يزيد من صعوبة النظر في تفاصيل كيفية تحسين المساءلة من خلال مقاربة تراعي الفوارق بين الجنسين. و لحسن الحظ، هناك وعي متزايد بالأبعاد الجنسانية لكيفية تأثير الصراع على الجنسين بشكل مختلف. كما أن هناك أيضًا وعي متزايد بأن العنف الجنسي يؤثر على الرجال و النساء على حد سواء، فإن كان هناك أي شيء إيجابي يمكن ملاحظته حول طول الصراع و الرعب الذي أحدثه، فهو أنه فتح زوايا المجتمع التي كانت مغلقة في السابق أمام الأفكار حول المساواة بين الجنسين و الحاجة إلى نهج يراعي الفوارق بينهما. و من ناحية أخرى، لا يمكن إنكار أن العنف الجنسي قد أثر على عشرات الآلاف من السوريين و أنهم و أسرهم بحاجة إلى الدعم، و ليس الوصم. و بطبيعة الحال، تظل الوصمة المحيطة بالعنف الجنسي قوية للغاية في معظم المجتمعات، و سوف يتطلب الأمر أكثر من مجرد كلمات و إدراك حجم العنف الجنسي لإسكاته.

تعمل منظمتا (Synergy) و (LDHR) على برامج الحد من الوصمة في المجتمعات السورية منذ عام 2019، لذا فليس من المستغرب أننا تعلمنا أن هذا العمل يتطلب جهدًا طويل الأمد و أن التقدم فيه بطيء. و نحن سنواصل العمل مع شركائنا في المجتمعات السورية لرفع مستوى الوعي حول كيفية تأثير الوصمة على الأفراد و الأسر و المجتمع ككل. فالوصمة تسعى لإسكات الناجين، و تعزلهم، و تمنعهم من الوصول إلى الخدمات الضرورية، بما في ذلك الدعم القانوني الذي يمكن أن يؤدي إلى العدالة و المساءلة. و يجب على المجتمعات أن تواجه الوصمة و أن تعمل على الحد من تأثيرها حتى يشعر الناجون بالارتياح في رواية قصصهم و السعي لتحقيق العدالة. و تعد مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في هذه الجهود، سواء ، عبر الجنسين أو في جميع أنحاء المجتمع، تعد أمرًا بالغ الأهمية للوصول إلى كتلة هامة من الأشخاص الذين يمكنهم مواجهة و تقليل الخرافات و الافتراضات السلبية حول الناجين من العنف الجنسي.

لقد أدت مقاربة (Synergy) و (LDHR) التي تستهدف المجتمع لدعم الناجين إلى زيادة عدد الناجين الذين يطلبون توثيق إصاباتهم. كما زادت الإحالات من الناجين الآخرين الذين وثقوا إصاباتهم، مما يعكس تجربتهم الإيجابية و الفائدة التي شعروا بها. يذكر أيضًا أنه زاد عدد الناجين الذكور، حيث يتحدث المزيد من الأشخاص في المجتمع عن العنف الذي واجهوه أثناء الاحتجاز و كيف يؤثر أثر هذا العنف أيضًا على حياتهم اليومية و أسرهم و مجتمعاتهم.

من بين التحديات المتعلقة برضا الناجين حقيقة أن ضمان العدالة و/أو المساءلة عن الجرائم هي عملية طويلة و العديد من الناجين الذين يوثقون إصاباتهم لهذه الأسباب قد لا يحصلون أبدًا على الرضا برؤية مرتكبي الجرائم يحاكمون أمام أعينهم. و في حين أن المساهمة في محاكمة مرتكبي هذه الجرائم من خلال الخضوع للتوثيق الطبي الشرعي قد لا تتحقق على الفور، إلا أن فائدة التوثيق التي تصب في مصلحة سلامتهم العقلية و النفسية و التجارب التي يعيشونها بسرعة أكبر، و الأمل في الخضوع لعملية التوثيق هذه بغية الإسهام في جهود المساءلة الأوسع نطاقًا لا يزالان يشكلان دافعًا لسعيهم للحصول على هذه الخدمة. لذلك، فإن جزءًا كبيرًا من عملية الموافقة المستنيرة و التواصل الذي يقوم به فريق إدارة الحالة يسعى للتأكد من أن التوقعات الناجمة عن التوثيق هي واقعية، بحيث لا يتم تقديم وعود كاذبة للناجين.

و لمواصلة توثيق التعذيب و العنف الجنسي لأغراض جمع الأدلة التي تساهم في تحقيق العدالة للناجين و محاسبة الجناة، يجب الحفاظ على التنسيق الوثيق بين الوكالات التي تقوم بالتوثيق و الجهات الفاعلة التي تبذل جهود المساءلة حتى يكون استخدام الأدلة التي يجمعها الموثقون ممكنًا بشكل فعال. كما يجب بذل المزيد من التواصل المجتمعي و الوعي بمختلف الآليات و المسارات القائمة لتحقيق العدالة و المساءلة، لأنه في السياق السوري، تبدو الآليات الدولية المختلفة الموجودة بعيدة المنال للغاية بالنسبة للناجي السوري، و هناك انعدام للثقة في فعالية المجتمع الدولي في ضمان العدالة للناجين.

أما المشكلة الأكثر خطورة فيما يتعلق بمواصلة هذا العمل على المستوى القوي اللازم لإحداث التغيير فهي التدافع المستمر للحصول على التمويل، حيث أن هناك نقص في المنح المتاحة على مدى عدة سنوات، و التي من شأنها أن تسمح للمنظمات بتصميم البرامج التي تركز على الناجين بشكل مدروس بالشراكة مع أصحاب المصلحة المحليين و الناجين، و إعادة التقييم في منتصف الطريق لضمان تحقيق النتائج المرجوة، ثم تنقيحها و إعادة تعديلها حسب الضرورة. و يقتصر عدد كبير جدًا من فرص التمويل على برامج مدتها عام إلى عامين، في حين أن المنح التي تتراوح مدتها من ثلاث إلى خمس سنوات من شأنها أن توفر للمنظمات المرونة اللازمة للرصد و التقييم و التعلم و إجراء التحسينات على طول الطريق الذي من شأنه أن يخدم احتياجات الناجين بشكل أكثر فعالية. و ثمة قيد إضافي يتمثل في عدم رغبة كبار الممولين الحكوميين في تحديد و تمويل المنظمات الأصغر حجمًا التي تقوم بعمل ممتاز من خلال برامج مصممة خصيصًا و تركز في جوهر عملها على الناجين. كما أن العديد من ممولي الدولة يفضلون العمل مع المنظمات الكبيرة التي يعرفونها على الرغم من أن هذه المنظمات غالبًا ما تفتقر إلى الخبرة اللازمة لتنفيذ برامج قوية و لا تقوم بتعيين خبراء خارجيين إلا بعد حصولها على منحة.

إن استخدام وثائق الطب الشرعي كوسيلة لتحقيق العدالة للناجين من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات يمكن أن يطبق في العديد من السياقات أثناء النزاع و بعده. و لقد قمنا بدراسة و تقييم تنفيذ هذا البرنامج في اليمن و أوكرانيا و العراق حيث تكون القدرة التقنية على توثيق العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات طبيًا لتحقيق العدالة و المساءلة منخفضة، و هناك جهود و مبادرات لمحاكمة مرتكبي هذه الجرائم. و من أجل التنفيذ الفعال للتوثيق الطبي الشرعي و التأكد من أنه مصمم ليركز على الناجين و مستنير بالصدمات، هناك العديد من التوصيات التي نود طرحها:

1. **تعزيز التواصل المجتمعي:** توسيع جهود التواصل المجتمعي لرفع مستوى الوعي حول العنف الجنسي، و تأثيره على الناجين و المجتمعات، و أهمية العدالة و المساءلة. و ستعمل جلسات التوعية أيضًا على رفع مستوى الوعي حول عملية التوثيق الطبي الشرعي، و حقوق الناجين، و خدمات الدعم المتاحة. لذلك يجب الإنخراط مع قادة المجتمع المحلي و المنظمات و الشبكات لضمان التغطية الشاملة و الوصول إلى الناجين الذين قد يترددون في التقدم [للحديث عن تجربتهم].

2. **زيادة الوعي بآليات العدالة:** إجراء توعية مجتمعية واسعة النطاق لرفع مستوى الوعي حول آليات العدالة المتاحة، على المستويين الوطني و الدولي، و بناء الثقة في هذه الآليات و تسليط الضوء على قدرتها على تأمين العدالة للناجين.

3. **الحد من الوصمة:** بدء و مواصلة برامج و مبادرات الحد من الوصمة في المجتمعات، مع التأكيد على أهمية دعم الناجين و تحدي الافتراضات و الأساطير السلبية حول العنف الجنسي و تعزيز مشاركة و انخراط أصحاب المصلحة المتعددين عبر الجنسين.

4. **تقديم الدعم الشامل:** توسيع خدمات الدعم بما يتجاوز توثيقات الطب الشرعي لتشمل الإدارة الشاملة للحالات و الإحالة إلى الدعم النفسي و الاجتماعي و المساعدة القانونية و الخدمات الضرورية الأخرى. و ينبغي اتباع نهج يركز على الناجين و يعالج الأبعاد المختلفة لرفاههم و سعادتهم.

5. **تطوير و تعزيز مواد الموافقة المستنيرة المستنيرة بالناجين:** ينبغي استخدام طرق مختلفة (بما في ذلك مقاطع الفيديو المتحركة، و غيرها) لتزويد الناجين بمعلومات سهلة الفهم حول سبل تحقيق العدالة و المساءلة حتى قبل وصولهم إلى موقع التوثيق. كما يجب التأكد من أن تكون المواد مستنيرة بالناجين و تأخذ في الاعتبار السياق الثقافي و مستويات معرفة القراءة و الكتابة لدى الجمهور المستهدف. , أخيرًا يجب العمل على التحسين المستمر لعملية الموافقة المستنيرة لإدارة توقعات الناجين فيما يتعلق بنتائج عملية التوثيق.

6. **التحديث المستمر لممارسات التدريب و التوثيق:** يجب الاطلاع على آخر التطورات في البروتوكولات الدولية و المبادئ التوجيهية و أفضل الممارسات لتوثيق العنف القائم على النوع الاجتماعي و التعذيب. و ينبغي القيام بتحديث برامج التدريب و ممارسات التوثيق بانتظام لتتوافق مع أحدث المعايير، مما يضمن أعلى جودة للأدلة للإجراءات القانونية.

7. **إنشاء آليات لسماع آراء الناجين و تلقي تعليقاتهم:** تعزيز آلية تلقي تعليقات الناجين لجمع تعليقات شاملة حول عملية التقييم الجسدي و خدمات الإحالة، حيث يجب تحليل و تقييم هذه التعليقات بانتظام لتحديد مجالات التحسين و إجراء التعديلات اللازمة لتعزيز تجربة الناجين.

8. **إجراء تقييمات الأثر:** تنفيذ تقييمات الأثر المنتظمة لتقييم الفعالية و النتائج طويلة المدى لعملية التوثيق الطبي الشرعي، و تقييم الأثر على وصول الناجين إلى العدالة، و جهود المساءلة، و الرفاهية العامة. و هنا ينبغي استخدام النتائج لصقل و تحسين الخدمات و البرامج المقدمة.

9. **تعزيز التعاون و الشراكات المحلية و الدولية:** الاستمرار في بناء الشراكات مع المنظمات ذات الصلة و مع مقدمي الخدمات و الجهات الفاعلة في مجال العدالة لضمان استجابة منسقة للناجين، و القيام بمراجعة و تحديث عملية التدقيق و الفحص من أجل الثقة بانتظام لإحالة مقدمي الخدمة للحفاظ على مقاربة تركز على الناجين و تستنير بالصدمات، و تبادل الخبرات و الممارسات الفضلى و الدروس المستفادة للمساهمة في الجهود الأوسع الرامية إلى معالجة العنف الجنسي في حالات النزاع، و تعزيز التعاون و التنسيق الوثيق بين المنظمات التي توثق التعذيب و العنف الجنسي و تلك التي تسعى إلى تحقيق العدالة و المساءلة، و إنشاء قنوات اتصال واضحة لضمان الاستخدام الفعال للأدلة التي تم جمعها.

10. **تبادل أفضل الممارسات:** المشاركة بنشاط في تبادل المعرفة و التعاون مع المنظمات الأخرى العاملة في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي و حقوق الإنسان، و تبادل أفضل الممارسات و الدروس المستفادة و دراسات الحالة الناجحة للمساهمة في الجهد الجماعي لدعم الناجين و تعزيز العدالة في جميع أنحاء العالم.

11. **المناصرة من أجل تبني الولاية القضائية العالمية:** التعاون مع الشركاء الدوليين و منظمات حقوق الإنسان و الخبراء القانونيين للدعوة إلى توسيع نطاق الولاية القضائية العالمية على الجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي و التعذيب، و المشاركة مع الحكومات و الهيئات الدولية لتشجيع محاكمة الجناة و تعزيز المساءلة.

12. **دعم التمويل طويل الأجل:** المناصرة من أجل العمل على تقديم منح تمتد إلى عدة سنوات لدعم البرامج التي تركز على الناجين، مما يسمح للمنظمات بتصميم و تقييم وتحسين خدماتها بناءً على الاحتياجات المتطورة للناجين، و تشجيع وكالات التمويل على إعطاء الأولوية للمنظمات الصغيرة ذات الخبرة المخصّصة.

1 مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (UNOHCHR)، بروتوكول اسطنبول: دليل التحقيق و التوثيق الفعالين للتعذيب و غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة (نيويورك و جنيف، 2022).

2 المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، «سوريا»، بوابة بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 13 يونيو 2023. https://data.unhcr.org/en/situations/syria

3 (Synergy) و (LDHR) "لقد خذلني العالم كله: فهم ما تواجهه المرأة السورية أثناء الاحتجاز و بعده» (2021). https://synergy-for-justice.cdn.prismic.io/synergy-for-justice/c8452ba8-4d89-4fff-8ddd-cd24140d6bb3_Understanding+what+Syrian+Women+Face+During+and+After+Detention_LDHR_SFJ_v05_Web.pdf

4 (Synergy) و (LDHR)، «لقد ماتت الروح: التصنيف و الأنماط و الانتشار و الأثر المدمر للعنف الجنسي ضد الرجال و الفتيان في مراكز الاحتجاز السورية»، صفحة 7، مارس 2019. https://ldhrights.org/en/wp-content/uploads/2019/03/The-Soul-Has-Died-Male-Sexual-Violence-Report-English-for-release-copy.pdf

5 الأمم المتحدة، «صحيفة حقائق: تقرير الأمين العام لعام 2021 عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.» الأمم المتحدة، 14 يونيو 2023. https://www.un.org/sexualviolenceinconflict/wp-content/uploads/2022/04/factsheet-2021-report-of-the-secretary-general-on-crsv/202204-SG-annual-report-factsheet-2021.pdf

6 فيليب أولترمان، "محكمة ألمانية تحكم على ضابط مخابرات سابق بالسجن مدى الحياة"، الغارديان، 13 يناير 2022. www.theguardian.com/world/2022/jan/13/german-court-jails-former-syrian-intelligence-officer-anwar-raslan-for-life.

7 سيمون فورمان «الولاية القضائية العالمية: حركة لإنهاء الاستثناء الفرنسي؟» جاستس إنفو، 23 يونيو 2023. القانون الدولي: فرنسا تكسر بعض الحواجز

8 ليونارد لويس، «سياسة الولاية القضائية العالمية»، مركز الأمن البشري، 15 أكتوبر 2015. http://www.hscentre.org/global-governance/politics-universal-/jurisdiction

9 بما في ذلك الأرجنتين (المتعلقة بنيكاراجوا)، و فرنسا (المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية)، و ألمانيا (المتعلقة بسوريا و غامبيا). راجع المراجعة السنوية للاختصاص القضائي العالمي لعام 2023 التي تجريها شركة (Trial International). القانون الدولي: فرنسا تكسر بعض الحواجز

10 بما في ذلك Civitas Maxima، و مركز العدالة و المساءلة (CJA)، و المركز الأوروبي للحقوق الدستورية و حقوق الإنسان (ECCHR)، و منظمة REDRESS، من بين المنظمات العالمية النشطة للغاية التي تعمل على تعزيز تطبيق الولاية القضائية العالمية.

11 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بروتوكول اسطنبول: دليل التحقيق و التوثيق الفعالين بشأن التعذيب و غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة.

12 معهد التحقيقات الجنائية الدولية (IICI)، مدونة قواعد السلوك العالمية لجمع و استخدام المعلومات حول العنف الجنسي المنهجي و المرتبط بالنزاعات (مدونة مراد) (2022).

13 سارة فيرو ريبيرو و داناي فان دير ستراتن بونثوز، نيابة عن وزارة الخارجية و الكومنولث في المملكة المتحدة، البروتوكول الدولي حول توثيق حالات العنف الجنسي في أوقات النزاع و التحقيق فيها، الطبعة الثانية (مارس 2017).